قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية

دورة أبريل 2010

ر.ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	**الجلسة الأولى/ 13 أبريل 2010**	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة	✓ منظومة الأجور ✓ برنامج إصلاح منظومة الأجور	أكد السيد الوزير بهذا الخصوص أن الحكومة وعيًا منها بالاختلالات التي تعتري منظومة الأجور الحالية، قد بادرت إلى العمل من أجل إقرار منظومة جديدة حديثة ومتناسقة، تراعي متطلبات الإنصاف والشفافية، حيث جعلت من الإصلاح الجذري لمنظومة الأجور أحد المحاور الأساسية لإصلاح الإدارة ، حيث تم تكليف مكتب خبرة دولي يتمتع بكفاءة عالية في هذا المجال بإنجاز دراسة شاملة ومدققة في الموضوع، ترمي إلى وضع منظومة جديدة للأجور محفزة ومنصفة وشفافة، ترتكز على الاستحقاق والمردودية وعلى تعويض الموظفين على أساس العمل المنجز فعلا، ومن أجل تحقيق النتائج المحددة سلفا من قبل الإدارة. وأضاف أن المرحلة الأولى من الدراسة التي ارتكزت على التشخيص وتحليل الواقع تم الانتهاء منها في منتصف سنة 2009، كما وقعت المصادقة على التقرير الذي قدمه مكتب الدراسات بشأنها، كما صادقت لجنة الإشراف على المرحلة الثانية التي ارتكزت على التقويم التقني خلال شهر مارس الماضي، وينكب مكتب الدراسات خلال المرحلة الثالثة (مرحلة الإصلاح البنيوي) التي تبتدئ من شهر أبريل الحالي، على إصلاح جوهر نظام الأجور الذي لن يرتكز فقط على الدرجة والسلم، ولكن على أساس مفهوم الوظيفة، أخذا في الاعتبار الكفاءات المكتسبة في ميدان المعرفة والمهارة، والأعباء والجهود المبذولة، والمسؤولية والمخاطر المتحملة، وشروط العمل...

				ومن المؤمل يضيف السيد الوزير أن تسمح منظومة الأجور المرتقبة بـ : – ضمان حق الموظفين في أجرة قائمة على مبدأ الإنصاف (أجور متساوية عن مهام مماثلة داخل الإدارة). على أن يتم تحديد الأجرة على أساس مستوى الكفاءة، وطبيعة المسؤوليات، وتعقد الوظيفة، والمجهود المبذول من قبل الموظف، وذلك بالارتكاز على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات؛ – اقتراح منهجية منطقية للعمليات المقبلة لمراجعة الأجور على أساس مؤشرات موضوعية. وسيتم اقتراح سيناريوهات متعلقة بالوضعية الجديدة لمنظومة الأجور، معززة بتقارير مفصلة حول المقاربات المستعملة والمناهج المعتمدة. وحيث أن المدة المحددة لهذه المرحلة الأخيرة تستغرق عشرة أشهر، فإن النتائج النهائية الكاملة للدراسة سيتم التعرف عليها بعد الانتهاء من إنجازها خلال شهر يناير **2011**. وسيرًا على نهج التشاور الذي تتبعه الحكومة، فسيتم اطلاع الفرقاء الاجتماعيين، وكذا مجلسي البرلمان، على الخلاصات النهائية للمرحلتين السالفتين من الدراسة، حتى يواكبوا المرحلة الثالثة عن كثب، وذلك بغاية الإعداد الجيد لأرضية متشاور بشأنها، تؤدي إلى اختيار أفضل الحلول التي سيتم اقتراحها، تحقيقا للأهداف المثلى المراد بلوغها.
02	**الجلسة الأولى/ 13 أبريل 2010**	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة	برنامج اللاتركيز الإداري	أكد السيد الوزير أن الحكومة واستجابة للتوجيهات الملكية السامية تسعى إلى تسريع مسلسل اللاتمركز الإداري وتوسيع صلاحياته عبر إعداد ميثاق للاتمركز، يضمن إقامة جهوية متقدمة وإدارة لاممركزة فعالة، تؤدي إلى إحداث قطيعة حقيقية مع الأسلوب المركزي المتحجر، وتعتمد نظاما إداريا ناجعا ينبني على توزيع فعلي بين اختصاصات الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة،

				ويضع الآليات القانونية والموارد المادية والبشرية الكافية لتجسيد حكامة ترابية تؤطرها قيم الشفافية والنزاهة والفعالية، وتجعل من المواطن محور الإصلاح الإداري وغايتَه .وأضاف أن ميثاق اللاتمركز الإداري يشكل دعامة أساسية لورش الجهوية الموسعة الذي أعطى صاحب الجلالة نصره الله انطلاقتَه بتنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية يوم 03 يناير 2010، كما سيسمح لا محالة بتعزيز تحديث الجهاز الإداري للدولة، وسيمكن من تقليص الهوة بين المركزية واللاتمركز، لمواكبة الأشواط التي قطعها نظام اللامركزية، ولإنجاح الجهوية الموسعة الرامية إلى تعزيز الحكامة الترابية المحلية والنهوض بالتنمية المندمجة الشاملة والمستديمة.
03	**الجلسة الثانية/ 20 أبريل 2010**	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة	غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار ارتفاع أثمان المواد الاستهلاكية ارتفاع أسعار الاستهلاك ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين ارتفاع الأسعار إرتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الارتفاع المهول لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية	أكد السيد الوزير في معرض إجابته على هذه الأسئلة أن الحكومة وسعيا منها إلى الحد من غلاء المواد الغذائية ومن تم حماية القدرة الشرائية لعموم المواطنين والمواطنات سطرت مجموعة من التدابير الهيكلية يمكن تجميعها في أربعة محاور: 1.الحرص على ضمان تزويد السوق بالمواد الغذائية:عبر اتخاذ مجموعة من التدابير الهيكلية في إطار المغرب الأخضر للنهوض بالقطاع الفلاحي، والتي تروم تحسين مسالك الإنتاج وتقليص التبعية للأسواق الخارجية وتحسين المردودية، وبالتالي ضمان تموين قار ودائم بالمواد الأساسية، لأن المشكل الذي يهدد جل الدول المنتجة يقول السيد الوزير يعود إلى تراجع العرض نتيجة تضرر المحاصيل بسبب التقلبات المناخية وظهور أمراض جديدة مستعصية من قبيل الانتشار المضطرد لذبابة tutta absoluta التي أتلفت السنة الماضية كميات هامة من محصول بعض أنواع الخضر، وأنه بغية التصدي لهاته الإشكاليات فإن وزارة الفلاحة تنكب وبنوع من الاستباقية على إيجاد الحلول الملائمة حتى لا يطرح المشكل مجددا في الصيف المقبل خصوصا أنه سيتزامن هذه السنة مع حلول شهر رمضان الأبرك. 2.تحسين تدبير السوق:عبر تنظيم أسواق الجملة والحرص على إلزامية مرور جميع المنتوجات من

				الخضر والفواكه عبرها، مما سيكون له الأثر الإيجابي على الأسعار وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطن.ووعيا من الحكومة بأهمية هذا الإصلاح يضيف السيد الوزير تنكب حاليا كل من وزارتي الداخلية والصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة على إعداد إطار تنظيمي جديد لأسواق الجملة من أجل جعل النظام المرتبط بتلك الأسواق أكثر فعالية، حيث تركز الدراسة التي هي في طور الإنجاز على ضبط العدد الفعلي لأسواق الجملة وانتشارها الجغرافي، والسعي إلى إحداث مراكز للتجميع قريبة من مناطق الإنتاج تمكن الفلاحين من تجميع المنتوج قبل توزيعه على أسواق الجملة، مما سيمكن من تقليص الوسطاء ومحاربة الأسواق العشوائية التي تستقطب أزيد من 40% من الخضر والفواكه، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلك، ومن هذا المنطلق يؤكد السيد الوزير يجب استحضار الانعكاسات الإيجابية التي ستعود على القدرة الشرائية للمستهلكين إذا احترم الجميع القانون، مع التأكيد على الدور الذي يلعبه مجلس المنافسة كآلية أساسية لحماية السوق والمستهلك على حد سواء، من الممارسات غير المشروعة والمنافية لقواعد المنافسة الشريفة. 3.إصلاح وتعزيز المراقبة: ذلك أن القانون رقم 30-08 المغير والمتمم للقانون 06-99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة بعد التعديلات التي أدخلت عليه، أصبح يتضمن العديد من التدابير التي ترمي إلى ضمان مزيد من الشفافية في العلاقة بين البائعين والمستهلكين عن طريق الرفع من الجزاءات وإمكانية تطبيق عقوبات إدارية من طرف السلطات المحلية، تضمن السرعة والفعالية في زجر المخالفين والمضاربين، وأنه من أجل توضيح هذه المقتضيات تم إصدار دورية وزاراتية مشتركة توضح طرق إشهار أسعار المواد والخدمات، كما عملت الحكومة على عقلنة عملية المراقبة وجعلها أكثر نجاعة، حيث تمت مأسستها عبر تشكيل لجنة مركزية تجتمع مرة كل شهر لتدارس مستجدات السوق ورصد الاختلالات المرتبطة به، وكذا تشكيل لجان محلية تسهر

				عن قرب على تتبع تموين السوق وتنسيق عملية المراقبة المحلية، إضافة إلى تسطير برنامج سيتم الشروع في تنفيذه ابتداء من شهر ماي المقبل ويتعلق بالقيام بحملات تحسيسية لفائدة التجار والحرفيين لشرح وتبسيط المقتضيات القانونية والحث على إلزامية الالتزام بها والجزاءات المترتبة عن الإخلال بعدم تطبيقها. وبالموازاة مع ذلك سيتم تنظيم دورات تكوينية لفائدة المراقبين قصد تمكينهم من استيعاب المقتضيات القانونية الجديدة. 4.مشروع قانون حماية المستهلك: حيث تم إعداد مشروع قانون رقم 31-08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك في جميع معاملاته التجارية والذي هو اليوم قيد الدرس والمناقشة بالبرلمان، والذي يعتبر ثمرة عمل كل المتدخلين من قطاعات وزارية معنية، وجمعيات حماية المستهلكين، والجمعيات المهنية وغرف التجارة والصناعة والخدمات، وفعاليات جامعية. ويراهن مشروع القانون المذكور يؤكد السيد الوزير على حماية المستهلك من التجاوزات والسلوكيات التجارية غير المشروعة، التي تمارس عليه بصورة مباشرة وغير مباشرة، متسببة في حدوث أخطار وتداعيات قد تؤثر على حياته وصحته وسلامته وحقه في الاستهلاك، كما يحدد مفهوم قروض الاستهلاك والحقوق التي يمنحها القانون للمقترض.
04	**الجلسة الثانية/ 20 أبريل 2010**	الصحة	معاناة مرضى القصور الكلوي	أكدت السيدة الوزيرة أن وزارة الصحة ووعيا منها بالمعاناة الحقيقية والمؤلمة لمرضى القصور الكلوي، باشرت عدة إجراءات مندمجة ومتكاملة الغاية منها توسيع عرض العلاجات بطريقة عادلة لتستفيد منه جل المناطق، وذلك من خلال: 1.دعم البنيات الموجودة ومدها بالتجهيزات والموارد البشرية والمستلزمات الطبية الكافية للحصول على مردودية أكثر. 2.تسريع وثيرة بناء وتجهيز ما يناهز 25 مركزا جديدا لتصفية الكلي في العديد من الأقاليم والعمالات وتوسيع 3 مراكز أخرى بكل من تطوان، بني ملال وعمالة مقاطعات مولاي رشيد

				بالبيضاء، وسيبلغ عدد المراكز الجديدة التي ستفتح أبوابها خلال هذه السنة ما يناهز 13 مركزا جديدا مع اعتبار الأقاليم المحدثة أخيرا. 3. دعم وتقوية شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني للتحكم في تطور هذا المرض، عبر أجرأة عملية شراء خدمات الدياليز من القطاع الخاص والتي استفاد منها 580 مريضا في 12 إقليما السنة الماضية، وسيتم تعميم هذه العملية خلال هذه السنة ليبلغ عدد المستفيدين 1500 مريضا في مختلف الأقاليم. وبالموازاة مع ذلك تعمل الوزارة على دعم وتعزيز مراكز زرع الكلي وتطويرها بالمراكز الاستشفائية الجامعية، بغية بلوغ هدف 500 عملية زرع سنويا في أفق سنة 2020.
05	**الجلسة الثانية/ 20 أبريل 2010**	الصحة	الإدمان على المخدرات	أكدت السيدة الوزيرة أنه أمام استفحال ظاهرة الإدمان على المخدرات في السنوات الأخيرة، اعتمدت الوزارة استراتيجية وطنية ترتكز على تحسين الخدمات العلاجية من خلال: - إنجاز 14 وحدة استشارية مختصة في علاج الإدمان بجميع الجهات في أفق 2012. - تكوين 53 طبيب في طب علاج الإدمان بتعاون مع المركزين الجامعيين الدارالبيضاء والرباط. - التكفل بما يفوق 10.000 مدمن سنويا. - توقيع شراكات مع جمعيات لتمكينهم من التكوين وآليات الاشتغال. - توقيع شراكة مع "مجموعة بوبيدو لمكافحة المخدرات والإدمان" التابعة للمفوضية الأوروبية من أجل تطوير البرامج الوطنية. - إضافة إلى البرنامج الذي ستشرع فيه الوزارة بداية من شهر يونيو 2010 والذي يرتكز على تقديم العلاجات بدواء ميطادون Methadone والتي تعتبر تجربة نموذجية على مستوى العالم العربي.

06	**الجلسة الثالثة/ 27 أبريل 2010**	الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	الأنسجة العتيقة بالمدن المغربية الأنسجة العتيقة والآيلة للسقوط ترميم الدور المهددة بالانهيار وإعادة هيكلة الأحياء العتيقة	أكد السيد الوزير في معرض إجابته على هذه الأسئلة أن ظاهرة البنايات الآيلة للسقوط لا تهم المدن العتيقة فقط، وإنما أيضا السكن العشوائي الذي بني بطريقة عشوائية أو فوق أراضي غير صالحة للتعمير، كالأراضي المهددة بالفيضانات، وأن التقديرات الوطنية بخصوص عدد الأسر المعنية بهذه الظاهرة يقارب 140 ألف أسرة. و أضاف أن معالجة هذه الظاهرة يستلزم تدخلا وتمويلا مشتركا بين جميع الأطراف المعنية: الدولة، المنظومة المحلية والساكنة المعنية. كما أنه وبتعليمات من صاحب الجلالة تمت تعبئة مختلف المصالح والقطاعات المعنية، عبر إحداث لجان محلية مكونة من أطر مختلف المصالح الجهوية للوزارة وباقي القطاعات المعنية لتتبع الأوضاع عن قرب وحصر الأضرار، ورصد لهذا الغرض 1.67 مليار درهم. وبالنسبة للبرنامج الاستعجالي 2010-2011 فيرتكز على خمسة محاور أساسية: - تخصيص مبلغ 130 مليون درهم كدعم مباشر للأسر المتضررة، و 15.000 درهم للوحدات السكنية المنهارة كليا. - تقديم مساعدة معمارية وتقنية: تتجلى في 3000 درهم للوحدات السكنية المنهارة كليا كتغطية لأتعاب المهندس المعماري والمهندس الطوبوغرافي ومهندس البنيات مع الحرص على تتبع الأشغال، 2000 درهم للوحدات المنهارة جزئيا أو المهددة بالانهيار لتغطية تكاليف المختبر العمومي للتجارب والدراسات LPEE. - تكليف الوكالات الحضرية بمهمة جرد المناطق المهددة بالفيضانات بعد تحديدها من طرف وكالات الأحواض المائية. - التسريع بإعادة إسكان المتضررين مع تعبئة العقار المخصص لذلك من طرف الجماعات المحلية.

				– مساهمة الوزارة في حدود الثلث من المبلغ الإجمالي المخصص لإعادة هيكلة الدواوير المتضررة في إطار البرنامج الحكومي الشامل. – تخصيص مبلغ 30 مليون درهم من صندوق التنمية القروية للمساهمة في برنامج التدخل في جهتي الغرب وسوس. إضافة إلى إعداد مشروع قانون خاص بالتدخل في المباني الآيلة للسقوط يتضمن عدة جوانب منها إحداث صندوق خاص بالتدخل في الدور المهددة بالانهيار. كما شدد السيد الوزير على أنه يريد استغلال هذه المناسبة ليوجه نداء والتزاما للسادة رؤساء الجماعات أن الحكومة مستعدة للدعم التقني عبر المؤسسات والدراسات والمساهمة في التمويل لكل المبادرات التي من شأنها أن تحصن مدننا العتيقة وباقي أطراف المدن من هذا المشكل، واقترح في هذا الإطار تبني مقاربات محلية تشارك فيها الجماعة والسلطة وممثلي الوزارات المعنية بشراكة مع المختبر العمومي، من أجل جرد كل البنايات المهددة ومراقبتها، والتدخل فور تسجيل إنذار بالخطر، وأضاف: " أنا أقول باسم الحكومة أننا مستعدين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع كما التزمنا بالنسبة للاتفاقيات 76 التي شملت 34 مدينة....نحن على أتم الاستعداد...." .
07	**الجلسة الثالثة/ 27 أبريل 2010**	الصحة	المرافق الصحية بالجنوب	أكدت السيدة الوزيرة أن وزارتها ووعيا منها بنوعية الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة للمواطنين بالأقاليم الجنوبية، بادرت وبتنسيق مع المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، إلى إعداد مخطط التنمية الصحية بهذه الأقاليم، وقد خصص لتنفيذ هذا البرنامج العملي الطموح غلاف مالي قدر ب **212** مليون درهم وذلك لتوفير عرض صحي متكامل تسوده الحكامة الجيدة على مستوى هذه الأقاليم، ويتضمن هذا المخطط التنموي عدة تدابير تتمحور حول إحداث مراكز صحية جديدة، والارتقاء بمراكز استشفائية جهوية، وكذلك تجديد وترميم بنايات مستشفيات إقليمية، دون إغفال الجانب المتعلق بالتجهيزات الطبية والبيوطبية مع توفير الأدوية

				اللازمة، كما ناشدت الطبيبات والأطباء الالتحاق بمقرات عملهم بهذه الأقاليم لأداء واجبهم الوطني الذي يتطلب من كل المغاربة سواسية الاستجابة له وبدل مجهودات استثنائية لهذه الغاية.
08	**الجلسة الثالثة/ 27 أبريل 2010**	السياحة والصناعة التقليدية	أزمة الإيواء	أكد السيد الوزير أنه استجابة للتعليمات الملكية السامية خلال المناظرة التاسعة للسياحة بالسعيدية في شهر يونيو 2009 بخصوص تأهيل المنتوج السياحي والعرض الفندقي، ووعيا بضرورة الاهتمام بالإيواء السياحي لجعل المغرب وجهة سياحية ذات سمعة عالمية، أطلق قطاع السياحة سنة 2009 دراسة تهدف إلى معاينة الجودة في مؤسسات الإيواء السياحي وتشخيص الحاجيات لتأهيل النسيج الفندقي، وتهدف هذه الدراسة إلى تحيين النظام الحالي للتصنيف، وكذلك اقتراح تدابير مواكبة على المدى القصير والمتوسط، منها آليات لتمويل الإصلاح مثل renovotel وكذا وضع نظام إراداتي يشجع الجودة، ومن أولويات برنامج عمل 2010 وضع واعتماد النصوص التنظيمية للإيواء السياحي. وأضاف أنه فيما يتعلق بمدينة الرباط، فقد عملت وزارة السياحة في إطار رؤية 2010 على وضع مخطط"مدائن" بهدف إعادة تموقع الوجهات الثقافية الرئيسية للمملكة وذلك عبر برامج التنمية الجهوية الساحلية، والذي سيمكن بالنسبة للرباط وسلا من الرفع من الطاقة الإيوائية المصنفة، وذلك عبر تزويدها بإمكانيات جديدة في مجال الإيواء السياحي، حيث من المتوقع أن تصل الطاقة الإيوائية الإضافية للمدينة بحلول سنة 2015 إلى 6360 سرير إضافي مقسمة كما يلي: - ضفتي واد أبو رقراق: 3710 سرير بحلول سنة 2012. - كورنيش الرباط: 1020 سرير بحلول سنة 2013. - المنطقة السياحية لشاطئ الأمم: 1330 سرسر في 2012. إضافة إلى مجموعة من المشاريع الفندقية التي تدخل في إطار برنامج التنمية الجهوية السياحية

				والتي من المتوقع أن توفر للمدينة 300 سرير إضافي. وبالنسبة لجهة الرباط سلا زمور زعير فمن المتوقع أن تبلغ طاقتها الإيوائية 12764 سرير في أفق سنة 2015.
09	**الجلسة الثالثة/ 27 أبريل 2010**	التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام والخصاص في الأطر التربوية	أكد السيد الوزير أن لظاهرة الاكتظاظ أسباب متعددة، يمكن تلخيص أهمها في عدم توفير الموارد الضرورية لمواكبة الطلب الناتج عن توسع رقعة التمدرس وخاصة منذ انطلاق عشرية الإصلاح، كما تعود هذه الظاهرة إلى التحولات التي عرفها النسيج السكاني في المدارات الحضرية، بحيث هناك نزوح سكاني كبير نحو هوامش المدينة مما أفضى إلى تزايد الطلب بشكل مكثف على التعليم بهذه المناطق. وتفيد المعطيات المتوفرة بالنسبة للدخول المدرسي الحالي يضيف السيد الوزير أن نسب الأقسام المكتظة (41 تلميذا فما فوق) تبلغ 7.5 % بالنسبة للابتدائي و 17.7% بالنسبة للإعدادي و 24.9% بالنسبة للتأهيلي، وأن من شأن تنفيذ مشاريع البرنامج الاستعجالي الخاصة بتوسيع المؤسسات التعليمية والإحداثات الجديدة إيجاد الحلول الناجعة لهذه الظاهرة، حيث من المقرر إحداث ما مجموعه 1246 مؤسسة تعليمية، منها 187 مدرسة ابتدائية و 200 مدرسة جماعاتية و 565 إعدادية و 294 ثانوية تأهيلية، فضلا عن بناء 454 داخلية. كما سيتم في إطار التوسيعات إحداث 4745 حجرة دراسية إضافية، منها 2324 بالابتدائي و 1285 بالثانوي الإعدادي و 1136 بالثانوي التأهيلي إضافة إلى توسيع 392 داخلية، وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 12.7 مليار درهم. ومن المنتظر أن تسفر هذه التدابير الجديدة عن فك الاكتظاظ بشكل ملموس، وتوفير الظروف الملائمة لاحتضان التلاميذ في ظروف وشروط تربوية جيدة تمكن من تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة.

10	**الجلسة الرابعة/ 04 ماي 2010**	الطاقة والمعادن والماء والبيئة	تشجيع استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض	أكدت السيدة الوزيرة أن الحكومة جعلت من النجاعة الطاقية المحور الأساسي في الاستراتيجية الطاقية الجديدة، باعتبارها طاقة رابعة بعد الطاقات الأحفورية والطاقة المتجددة والطاقة النووية، وأن الاستعمال المعقلن للطاقة يعتبر ضرورة ملحة من أجل تقليص الاعتماد على الموارد الطاقية المستوردة. وأضافت أن من أهم التدابير التي سطرها البرنامج الوطني للفترة ما بين **2008-2012** تعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض من خلال تركيب **22.7** مليون مصباح ما بين **2009-2012** وذلك في إطار برامج تعاقدية بين الدولة وموزعي الكهرباء ومن بينهم المكتب الوطني للكهرباء ووكالات توزيع الكهرباء والموزعين الخواص. وأنه من أجل تشجيع المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود على استعمال هذه المصابيح يتم منح تسهيلات من أجل اقتناء هذه المصابيح وذلك بأداء درهم واحد كل شهر ولمدة سنتين لاستخلاص الثمن، كما أن المستهلك يستفيد مباشرة بعد استعمال هذه المصابيح من تحفيز اجتماعي عبارة عن أتاوة تقدر ب **20 %** تؤديها عنه الدولة إذا خفض استهلاكه ب **20%**. إضافة إلى الدورية الصادرة عن السيد الوزير الأول والتي تطالب جميع الوزارات والمكاتب العمومية والوكالات وكل المتدخلين بتعميم استعمال هذه المصابيح، وستتولى الوزارة حتى نهاية **2012** مهمة مراقبة وتتبع هذا الأمر على أرض الواقع.
11	**الجلسة الرابعة/ 04 ماي 2010**	الاقتصاد والمالية	مشاكل الغرف المهنية	أكد السيد الوزير أن الحكومة سعيا منها لمساعدة الغرف على تسريع وثيرة عملها وخصوصا في الجانب الاستثماري، خصصت بمقتضى اتفاقية **2009-2012**، **80** مليون درهم للاستثمار واستفادت منه ثلاث غرف سنة **2009**، ومن المنتظر أن تستفيد منه **3** أو **4** غرف السنة المقبلة، إلا أن هذه التدابير يقول السيد الوزير تبقى للمواكبة فقط بينما الهدف هو البحث عن

				الحلول الهيكلية للسماح لهذه المؤسسات بلعب دورها كما يجب أن تلعبه، و أن المسؤولية في هذا الشأن موزعة بين منتخبي وممثلي الغرف، وبين الحكومة. وأضاف أنه وباعتباره مسؤولا عن وزارة الاقتصاد والمالية، فهو مستعد لمواكبة كل البرامج التي من شأنها أن تجعل من هذه المؤسسات مؤسسات فاعلة ميدانيا، كما هو الحال في باقي دول العالم حيث تضطلع الغرف بدور أساسي، مهيكل، تحفيزي وموجه، وأنه لبلوغ هذا الطموح المشترك فإن الحكومة تلتزم بتوفير الإمكانيات الضرورية لهذا الغرض ابتداء من السنة المقبلة، كما أنه وبعد المصادقة على القانون الجديد الذي ينظم الغرف، فإن وزارة المالية ستكون مستعدة لوضع الأسس القانونية لتمويل الغرف ومواكبة كل الأهداف والمخططات والبرامج التي ستحددها في إطار قانونها الجديد.
12	**الجلسة الرابعة/ 04 ماي 2010**	التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	المراكز الاجتماعية	أكدت السيدة الوزيرة أن تدخل وزارتها فيما يخص المراكز الاجتماعية يترجم من خلال ثلاث مهام: – وضع الخدمات المقدمة من طرف هذه المراكز في إطار رؤية استراتيجية وتوحيد الجهود من خلال التشاور مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين والجمعويين. – توحيد المعايير والخدمات التي تقدمها هذه المراكز وتعديلها حسب الفئات المستهدفة والخدمات الاجتماعية المقدمة. – السهر على ضمان نوعية الخدمات باحترام المبادئ الأساسية للمشروع الاجتماعي الحداثي الديمقراطي، وباستقلالية عن المصالح الخاصة للشركاء ودعم قدرات الفاعلين. وأضافت أنه في إطار المخطط الاستراتيجي 2008-2012، وضعت الوزارة نظاما مرجعيا مندمجا للخدمات الاجتماعية للقرب في مجال الطفولة، المرأة، الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة وذلك بالجهات 16 للمملكة.

				- بالنسبة لمجال الطفولة: تم وضع مخطط عمل ترابي موحد يخص الطفولة: كما هو الحال بالدار البيضاء مع مراكز حماية الطفولة والمصالح المتنقلة للخدمات الاجتماعية samu social، كما سجلت جهات أخرى تقدما في هذا المجال (مكناس، طنجة، أكادير على سبيل المثال). - في مجال الإعاقة: يتم التركيز على الإعداد التشاركي للمخطط المديري للإعاقة وإحداث "دار الإعاقة"، هذا المشروع تم تحقيقه بفضل دعم التعاون الفرنسي بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية بالدار البيضاء، وسينطلق بتعاون مع وكالة الشرق بوجدة. - إحداث مركز متعدد الوظائف للنساء في إطار برنامج "تمكين". - إعداد استراتيجية وطنية للأشخاص المسنين ومراكز حمايتهم. وقد تم وضع دفاتر التحملات لكل نوع من المراكز يحدد طبيعة الخدمات المقدمة، طريقة الاشتغال والتدبير ووصف المناصب للموارد البشرية والشركاء، وطرق الحكامة الملائمة، وستكون هذه المراكز تضيف السيدة الوزيرة نموذجا يحتدى به مقارنة مع باقي المراكز التي يشرف عليها الفاعلون المحليون المشتغلون حول نفس القضايا.
13	**الجلسة الرابعة/ 04 ماي 2010**	العدل	تنفيذ الأحكام الإدارية	أكد السيد الوزير أن تنفيذ الأحكام الإدارية يطرح عدة مشاكل، وأن وزارة العدل قامت وتقوم بعدة مبادرات لمحاولة حل هذه الإشكالية، كما قامت بعقد عدة اجتماعات على صعيد الوزارة الأولى لحث الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية على العمل على تنفيذ الأحكام، وذلك ببرمجة وإدخال المبالغ المحكوم بها عليها في إطار ميزانياتها لتتمكن من تنفيذ هذه الأحكام. إلا أنه ومع استمرار الصعوبات، فإن وزارة العدل أخذت على عاتقها القيام بمبادرة تشريعية تتمثل في إدخال مقتضيات تعديلية على قانون المسطرة المدنية تسمح بالتنفيذ الجبري على

				المؤسسات المشار إليها سالفا (الدولة، المؤسسات العمومية، الجماعات المحلية)، وذلك بإخضاعها لنفس الضوابط ونفس الإكراهات المنصوص عليها بالنسبة للقطاع الخاص، أي بإمكانية الحكم على هذه المؤسسات بالغرامة التهديدية، وكذلك إمكانية الحجز على منقولاتها وعلى عقارها وبيعها. وأضاف السيد الوزير أن هذه الإجراءات هي الآن في طور التفعيل، متمنيا أن تصل إلى المرحلة التشريعية لتكون وسيلة لإجبار الإدارات والمؤسسات العمومية على تنفيذ الأحكام الصادرة في حقها.
14	**الجلسة الخامسة/ 11 ماي 2010**	الشباب والرياضة	هزالة المرافق الرياضية في المدن الصغيرة والقرى المغربية	أقر السيد الوزير في معرض جوابه على هذا السؤال بأن بلادنا لا تتوفر على العدد الكافي من المرافق الرياضية، وبأن الدراسات التي أعدتها الوزارة في هذا الشأن بينت أن قسمة عدد المرافق الرياضية على عدد السكان يجعل بلادنا تحتل المراتب المتأخرة مقارنة مع باقي دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وبناء على ذلك أعدت الوزارة إستراتيجية جديدة تنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة وبناء على الرسالة الملكية خلال المناظرة الوطنية، مبنية على إنجاز ملاعب سوسيو رياضية للقرب، وأضاف أن 25 منها أنجزت لحد الآن في المناطق الحضرية والنائية، ومن المنتظر بناء 1000 مرفق جديد في أفق 2016، 100 ملعب منها مبرمجة برسم سنة 2010، (50% منها في المناطق الحضرية و 50% في المناطق النائية). وأضاف انه يلتزم أمام المجلس الموقر بأن برنامج الوزارة المستقبلي سيركز بالأساس على المدن الصغرى والبوادي، لأن هذه المدن والتي يقل عدد ساكنتها عن 100 ألف نسمة تفتقر إلى ملاعب للشباب، وهذا البرنامج سيعطي الفرصة لأول مرة للشباب المغربي للانخراط في أندية القرب، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة التعاون مع الجماعات المحلية لتوفير البقع الأرضية

				اللازمة لتحقيق ها المشروع الطموح.
15	**الجلسة الخامسة/ 11 ماي 2010**	الشباب والرياضة	عملية التخييم	أكد السيد الوزير أن وزارته أعدت برنامجا متنوعا ومتكاملا لإنجاح موسم التخييم لهذه السنة، ورصدت اعتمادات مهمة لبناء وتوسيع بعض المخيمات، التي سيصل عددها هذه السنة إلى 49 مخيم بدل 42، كما استعادت الوزارة مخيم تاغازوت الذي يمتد على مساحة 7 هكتارات بعد أن سلب منها منذ 5 سنوات، فضلا عن إحداث 25 مخيم فرعي، والرفع من الحمولة الإجمالية للمخيمات القارة من 72 ألف شاب وشابة إلى 100 ألف في 2010، مما سيسمح بدوره برفع عدد المستفيدين الذي سيبلغ هذه السنة رقما قياسيا يقدر ب200 ألف مستفيد. كما ستتكلف الوزارة بتأمين كل المستفيدين من هذا البرنامج، توفير الإمكانيات البشرية لتأهيل الأطر المشرفة على تسيير كافة الفضاءات والمخيمات، تعزيز التعاون مع كل الأطراف المعنية من وزارة الداخلية، الصحة وغيرها... كما وقعت الوزارة اتفاقية مع شركة supratour و المكتب الوطني للسكك الحديدية سيستفيد الشباب بموجبها من تخفيض 50% من ثمن تذاكر القطار و 20 % بالنسبة للحافلات.
16	**الجلسة الخامسة/ 11 ماي 2010**	التربية الوطنية و التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	تحديات التمدرس بالعالم القروي	أكد السيد الوزير على أن البرنامج الاستعجالي وضع مشاريع دقيقة للارتقاء بالمنظومة التربوية بالوسط القروي سواء من حيث البنية التحتية أو مواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية أو تنمية الموارد البشرية: 1- بالنسبة للبنيات التحتية: - برنامج توسيع العرض التربوي: الذي يتضمن إحداث 1246 مؤسسة تعليمية و 846 داخلية، يخصص منها للوسط القروي نسبة 63% من المؤسسات التعليمية و 92% من الداخليات.

				- توسيع تجربة المدارس الجماعاتية: بإحداث 200 مدرسة جماعاتية، والتي تعتبر نموذجا أكثر تطورا في مجال العرض التربوي، يمكن من تحسين مردودية العرض التربوي على واجهتين، واجهة جودة الخدمات وواجهة ترشيد الموارد البشرية. - برنامج تأهيل المؤسسات التعليمية: والذي يشمل تأهيل 18.626 وحدة مدرسية (من بينها 284 داخلية)، حوالي 72 % منها بالوسط القروي. 2- بالنسبة لمواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية للتمدرس: سعيا منها لمواجهة هذه المعيقات اتخذت الوزارة عدة تدابير أهمها، المبادرة الملكية "مليون محفظة"، برنامج تيسير، دعم خدمات المطاعم والداخليات المدرسية، تعزيز النقل المدرسي،توفير اللباس المدرسي الموحد. 3- بالنسبة للموارد البشرية: يستفيد الوسط القروي من الأولوية المطلقة في تعيين الخريجين الجدد وفي التوظيفات الجديدة، كما تعمل الوزارة يضيف السيد الوزير على تحسين ظروف العمل للمدرسين والمدرسات بالوسط القروي، عبر اتخاذ مجموعة من التدابير المحفزة على الاستقرار بالعالم القروي، من بينها توفير حوالي 10 آلاف سكن وظيفي، تفعيلا للتعليمات الملكية في هذا الشأن، إلى جانب إحداث التعويض عن العمل بالمناطق النائية الذي هو قيد الدرس بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية.
17	**الجلسة الخامسة/ 11 ماي 2010**	تحديث القطاعات العامة	ضرورة الرقي بالإدارة والقضاء على عامل الرشوة ظاهرة الرشوة	بعد أن ذكر بالبرنامج الوطني الذي تعتمده الحكومة في هذا الشأن والذي تم تفعيل عدد مهم من بنوده من قبيل: مراجعة المرسوم المتعلق بإبرام الصفقات العمومية، إقرار القانون المتعلق بتبييض الأموال، القانون المتعلق بالتدبير المفوض للخدمات العمومية، مراجعة القوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، تعديل القانون الجنائي لحماية المبلغين عن الرشوة، أكد السيد الوزير أن الحكومة ورغبة منها في مضاعفة مجهوداتها لمحاصرة آفة الرشوة، فقد قرر الوزير الأول تشكيل لجنة

				وزارية أسندت مهمة تنسيق أشغالها إلى وزارة تحديث القطاعات العامة، التي تم تكليفها بتحيين وإغناء الإجراءات المضمنة في برنامج عمل الحكومة في موضوع تخليق الحياة العامة والوقاية من الرشوة،وقد أفضت أشغال هذه اللجنة إلى انتقاء مجموعة من التدابير العملية والإجراءات الملموسة، تم تجميعها في نطاق برنامج عمل مدقق وقابل للتطبيق، وفق جدول زمني محدد، سيعرض خلال الأيام المقبلة على أنظار السيد الوزير الأول للمصادقة عليه في أفق الشروع في أجرأته على المدى القريب.
18	**الجلسة الخامسة/ 11 ماي 2010**	السياحة والصناعة التقليدية	السياحة بالمناطق الجنوبية	أكد السيد الوزير أن وزارته قامت بإنجاز دراسة معمقة حول سبل تسخير التراث الثقافي على صعيد عمالات كلميم، طاطا وآسا الزاك بالتنسيق مع منظمة اليونسكو، بغية هيكلة منتوج ثقافي قابل للتسويق سياحيا، تنويع المنتوج السياحي، واقتراح بدائل سوسيو اقتصادية خاصة بالمناطق الواحاتية الهشة، علاوة على برمجة وزارة السياحة هذه المناطق في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية عبر رؤية شمولية تكاملية تتعلق أساسا ب: – مخطط المحطات الشاطئية المندمجة بكل من الشاطئ الأبيض، طانطان واد الشبيكة والداخلة كرارت فرتت، التي ستمكن من خلق طاقة إيوائية إضافية تناهز 60.000 سرير وتوفير 20.000 منصب شغل مباشر، بقيمة استثمارية تفوق 20 مليار درهم. – مخطط السياحة ذات الطابع المحلي، خصوصا تلك المرتبطة بالرياضات المائية والهوائية. – مخطط فضاء الاستقبال السياحي لتنمية السياحة الجبلية والقروية على الصعيد الوطني، حيث تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات للشراكة تهم " فضاءات الاستقبال السياحي" لكل من الراشيدية، ورزازات وزاكورة لإنجاز عدة مشاريع بغرض إعادة هيكلة وتنمية النشاط السياحي على مساحة إجمالية تقدر ب 87 هكتار، واستثمار بحوالي 126 مليون درهم على مدى أربع سنوات.مما سيساهم في تنمية هذه المناطق وإعطائها إشعاعا اقتصاديا

				واجتماعيا.
19	**الجلسة السادسة/ 18 ماي 2010**	الفلاحة والصيد البحري	تطوير البحث العلمي الزراعي	أكد السيد الوزير على العناية الخاصة التي توليها وزارة الفلاحة للبحث الزراعي، كونه يشكل إحدى الركائز الأساسية لتطوير القطاع والرفع من إنتاجيته.وأنه في إطار استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، تم اتخاذ عدة تدابير لتحسين أداء المعهد الوطني للبحث الزراعي وجعله يساهم بشكل فعال في تنمية القطاع الفلاحي، منها على الخصوص: - الرفع من الاعتمادات المخصصة للبحث الزراعي من 0،7 إلى 1 % من الناتج الداخلي الخام الفلاحي في أفق 2012 ، ولحد الآن تم تجاوز نسبة 0،8 %. - وضع مخططات جهوية للبحث تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات البيئية والزراعية لكل جهة واحتياجات المخططات الفلاحية الجهوية، وقد تم لهذه الغاية إبرام عدة عقود شراكة ميدانية مع العديد من المؤسسات كوكالة التنمية الفلاحية، ومعاهد التعليم الفلاحي... - الرفع من عدد المراكز الجهوية للبحث الزراعي من 10 إلى 16 مركزا في أفق 2012 مع العمل على تعزيز إمكاناتها المادية والبشرية.
20	**الجلسة السادسة/ 18 ماي 2010**	التجهيز والنقل	مآل الإجراءات المتخذة لتطبيق مدونة السير الإجراءات التي اتخذتها وزارة التجهيز والنقل قبل دخول مدونة السير حيز التنفيذ	أكد السيد الوزير أن مدونة السير الجديدة تشكل دعامة أساسية للاستراتيجية الوطنية للحد من حوادث السير، وأن السهر على تنفيذها موكول بالإضافة إلى وزارة التجهيز والنقل إلى العديد من الإدارات العمومية التي يتوجب عليها الاستعداد لذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية لتفعيله، ابتداء بإعداد النصوص التطبيقية، والمساطر الإدارية والتقنية، ومساطر المراقبة الطرقية وتحصيل الغرامات ومساطر المتابعة، وبرنامج التواصل، ونظام التدبير الإعلامياتي، والإجراءات المواكبة المتعلقة بالبنيات التحتية، وانتهاء بالتكوين والتحسيس. وأنه من الضروري اعتماد مقاربة تشاركية وتشاورية بين الإدارات لتدبير هذا الملف بفعالية، حتى يتمكن كل متدخل من النهوض بالمهام الموكولة إليه في أحسن الظروف وفي الموعد الذي حدده

				المشرع لدخول المدونة حيز التطبيق، ولهذا الغرض أضاف السيد الوزير تم إحداث لجنة قيادة تجتمع كل 15 يوما ابتداء من مارس 2010، للمصادقة على برامج العمل المعدة من طرف اللجن المديرية وتحديد رزنامة إنجازها والمصادقة وإعطاء التوجيهات على المقترحات المقدمة إليها. ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا الشأن : – صياغة المساطر الإدارية والتقنية وإعداد النصوص التطبيقية. – عقد اجتماعات متواصلة مع المهنيين حيث تعهدت الوزارة بالتشاور معهم في بعض المساطر والنصوص التي تمسهم مباشرة والتي يلزمها فترات انتقالية، كتلك المتعلقة بتكوين السائقين والبطاقة المهنية. – إعداد دفاتر التحملات الخاصة بمؤسسات تعليم السياقة ومؤسسات التربية على السلامة الطرقية وشبكات الفحص التقني، وتحيين النظام المعلوماتي لتدبير رخصة السياقة والبطاقة الرمادية، وتهييء برامج تكوين أعوان الإدارة وهيآت المراقبة، وإعداد دليل المراقبة الطرقية ووضع برامج لاقتناء آليات وأجهزة المراقبة، وكذا لتأهيل البنية التحية. – في مجال التواصل، قامت الوزارة بإعداد وبلورة مخطط للتواصل والإخبار لحث الرأي العام على الانخراط الجماعي المسؤول لبلوغ الغاية المرجوة من مدونة السير الجديدة، وقد تقرر أن ينطلق هذا المخطط قبل دخول فصل الصيف وأن يستمر إلى ما بعد أكتوبر ليواكب فعليا كل التطورات والتفاعلات الناتجة عن تطبيق المدونة. – وموازاة مع هذه الإجراءات سيتم عقد شراكة مع الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة من أجل وضع برنامج عمل تكويني وتحسيسي لتخليق الإدارة وكذا هيآت المراقبة الطرقية. – أما فيما يخص التدابير والترتيبات المواكبة لتفعيل قانون السير الجديد والتي تتعلق بتأهيل الطرق وتجهيزها بعلامات التشوير، فقد أعدت الوزارة برنامجا لتحسين التشوير الأفقي

				والعمودي على المحاور الطرقية المهيكلة، على مدى ثلاث سنوات وبتكلفة 40 مليون درهم، ويهم: ▪ 3000 كلم من التشوير الأفقي، ▪ 22500 كلم من علامات التشوير العمودي، ▪ 28000 متر طولي من أجهزة السلامة الطرقية (glissières de sécurité)، ▪ 13500 وحدة من أجهزة الانعكاس الضوئي للتشوير الأفقي (yeux de chat)، ▪ بالإضافة إلى تحيين دليل التشوير الطرقي في الوسط الحضري الذي تم إعداده في فبراير 2008 وكذا مذكرة مديرية الطرق التي صدرت في 30 ماي 2008 الخاصة بالمعايير التطبيقية لتحسين وتأهيل التشوير الطرقي على الشبكة الطرقية.
21	**الجلسة السادسة/ 18 ماي 2010**	الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	ارتفاع أسعار العقار	أكد السيد الوزير أن أسعار العقار يتحكم فيها بالأسا س قانون العرض والطلب، وأن من العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الارتفاع: زيادة الطلب على العقار، المضاربة العقارية، وقع برامج التأهيل الحضري والمشاريع المهيكلة على قيمة العقار، ارتفاع ثمن بيع بعض مواد البناء وندرة اليد العاملة، العزوف عن إنتاج السكن المعد للكراء وزيادة الطلب على التملك. وأضاف أن الدولة تبذل مجهوذات مهمة لتخفيض الأسعار من خلال: – تكثيف العرض السكني وتنويعه ليلائم حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية، – تعبئة العقار العمومي وتفويته في إطار شراكة مع القطاع الخاص وفقا لدفتر التحملات على أساس طلبات عروض وطنية ودولية، – الرفع من وثيرة إنتاج السكن الاجتماعي لبلوغ 150.000 وحدة اجتماعية في أفق 2012، – منح تحفيزات ضرائبية جديدة في إطار قانون المالية لسنة 2010،

				- إعفاء كلي من الضرائب لبرامج السكن بسعر 140.000 درهم، - مواصلة برنامج إحداث المدن الجديدة والأقطاب الحضرية، - فتح مناطق جديدة للتعمير (169 منطقة جديدة على مساحة تبلغ 50.000 هكتار).
22	**الجلسة السابعة/ 25 ماي 2010**	الشؤون الخارجية والتعاون	مستجدات قضية الصحراء المغربية تطورات قضية الوحدة الترابية آفاق تفعيل مكتسبات المغرب بعد القرار الأخير لمجلس الأمن الوحدة الترابية والقرارات الأخيرة لمجلس الأمن التطورات الأخيرة في ملف قضية الصحراء المغربية مستجدات ملف الوحدة الترابية تطورات قضيتنا الوطنية	ذكر السيد الوزير في البداية بالتطورات التي شهدتها قضية الوحدة الترابية خلال السنوات الأخيرة بفضل مبادرة الحكم الذاتي التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي كان لها عميق الأثر في بروز توجه دولي جديد لدى مجلس الأمن يرتكز على إبعاد فكرة الاستفتاء نهائيا والتجاوب مع منطق الحل الثالث كوسيلة مثلى وجاذبة لبلوغ الحل السياسي النهائي المنشود لهذا النزاع المصطنع. وأضاف أن القرار الأخير لمجلس الأمن رقم 1920 كرس كل المكاسب التي حققها المغرب منذ 2007 وثبت القرارات السابقة داعيا للعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، مجددا الدعوة لمواصلة المفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية مع الأخذ بعين الاعتبار ما بذله المغرب من جهود في إشارة واضحة للديناميكية التي أفرزتها المبادرة المغربية. كما عزز هذا القرار الموقف الرسمي المغربي الذي يطالب الأطراف الأخرى بالانخراط الجاد في المسار التفاوضي ووضع حد لتملصها وتهربها من التزاماتها ومسؤولياتها في هذا المضمار. وبخصوص البعد الإنساني فقد أكد القرار على أهمية إحراز تقدم في الجانب الإنساني بتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبشكل خاص عبر برنامج تبادل الزيارات العائلية برا وجوا. وجدد السيد الوزير بهذه المناسبة التأكيد على موقف المغرب الثابت بمطالبة السلطات الجزائرية بوضع حد لمعاناة المحتجزين بمخيمات تندوف وإنهاء وضعيتهم الشاذة، وتمكين المفوضية من الممارسة الصلاحيات الموكولة إليها. كما أكد على استعداد المغرب الكامل لمواصلة التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه

				الشخصي على أمل التوصل لحل سياسي واقعي وخلاق على أساس المبادرة المغربية التي ما زالت مطروحة على طاولة التفاوض في نطاق الوحدة الترابية والسيادة الوطنية ومقومات الدولة المغربية من أجل إنهاء هذا النزاع المتقادم. وأضاف السيد الوزير أن وزارة الخارجية بقدر ماترحب بكل الملاحظات والأفكار والتحاليل التي عبر عنها السادة المستشارون، ومتابعتهم للعمل الحكومي في هذا الملف المصيري بمختلف أبعاده، فإنها تشجع وتتطلع نحو كل مبادرات الفرق والمجموعات النيابية وفيما وراءها الهيآت الحزبية الوطنية، تلك المبادرات التي من شأنها تحقيق تفاعل قوي ومتواصل مع الأحزاب وفعاليات المجتمع المدني خاصة في الفضاء الأوروبي من أجل تطويق وإجهاض المخططات العدائية للخصوم وفضح تحركاتهم المحمومة. كما شدد السيد الوزير على الدور الحيوي والضروري لجميع مكونات الدبلوماسية الموازية في نطاق التعبئة الوطنية ضد إستراتيجية أعداء وحدتنا الترابية مجددا استعداد الوزارة الكامل للتعاون الوثيق والتنسيق المحكم معها من أجل إضفاء طابع مؤسسي على هذا التعاون بطريقة أكثر فعالية وبأسلوب تشاركي ناجع قائم على مبادرات ملموسة وأفكار عملية، علما يقول السيد الوزير أن الوزارة سبق لها وأن اقترحت آلية للعمل الجماعي في إطار شبكة تؤمن انتشارا منتظما و مؤثرا وفاعلا للدبلوماسية المغربية حكومية وغير حكومية للدفاع عن قضيتنا المقدسة وتحصين وحدتنا الترابية التي تبقى فوق كل الاعتبارات. واعتبر السيد الوزير أن تكوين لجنة برلمانية مشتركة في نطاق "الوضع المتقدم" بين المؤسسة البرلمانية المغربية والبرلمان الأوروبي من شأنه تعبيد الطريق الآن بشكل أفضل لتحرك برلماني فعلي ودائم وقوي لنصرة قضايانا الوطنية.

23	**الجلسة السابعة/ 25 ماي 2010**	الصحة	ظاهرة غياب الأطباء الاختصاصيين في بعض المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية	أكدت السيدة الوزيرة أن من بين أهداف إستراتيجية الوزارة 2008-2012 ضمان العدالة في العرض الصحي ما بين الجهات وما بين الوسط القروي والحضري، وذلك لتقريب الخدمات الصحية لجميع المواطنين. وأنه إضافة للمناصب المالية المحدثة خلال السنوات الماضية، خصصت الوزارة برسم سنة 2010 ما مجموعه 2632 منصبا ماليا، ولتحفيز كل العاملين بالقطاع للعمل في المناطق النائية والقروية تم تصنيف البعض منها ضمن "المناطق الصعبة"، التي تتيح لمن يعمل بها إمكانية الانتقال مباشرة بعد سنة واحدة فقط دون المشاركة في الحركة الانتقالية. وبالموازاة مع ذلك تعمل الوزارة على خلق مراكز استشفائية جامعية جديدة بكل من مدن وجدة، طنجة، أكادير للرفع من عدد الأطباء بغية بلوغ هدف تكوين 3300 طبيب في أفق 2020.
24	**الجلسة السابعة/ 25 ماي 2010**	التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	تشجيع البحث العلمي	أكدت السيدة كاتبة الدولة في معرض جوابها على هذا السؤال نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية أن منظومة البحث العلمي عرفت تحولا مهما من حيث التنظيم والهيكلة داخل الجامعات، حيث أصبح بموجبهما خاضعا لمعايير وطنية مكنت الجامعات إلى غاية 2008 من إحداث 982 بنية بحث معترف بها من طرف مجالس هذه الجامعات. كما تجلى هذا التطور في إنشاء الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية بموجب القانون المالي لسنة 2001 . وفي نفس السياق، تم وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالبحث العلمي في أفق 2025، تعتبر المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد خطط العمل السنوية والمتعددة السنوات، والذي حدد الأولويات الوطنية للبحث العلمي ذات العلاقة بالاستراتيجية الحكومية للتنمية الاقتصادية. ويتعلق الأمر بالصحة، والفلاحة، والطاقة، وتدبير

				الماء، وتكنولوجيا الإعلام والتواصل، وتدبير المخاطر، والبيوتكنولوجيا، النهوض بتنافسية المقاولات وبالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وأضافت السيدة الوزيرة أن هذه السنة تميزت بانطلاق برنامجين وطنيين جديدين هامين، الأول يخص دعم البحث القطاعي والثاني يتعلق بتطور مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، علما أنه سبق وأن تم الإعلان لدى المجموعة العلمية الوطنية عن اقتراح مشاريع للتمويل في إطار هذين البرنامجين، وفي إطار البرنامج الاستعجالي، استفاد البحث العلمي من 720 مليون درهم بمعدل 180 مليون درهم سنويا، وذلك إضافة إلى ميزانيتي التسيير والاستثمار. و كذا 25 مليون درهم لتمويل الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. وبخصوص الوسائل التحفيزية للأساتذة الباحثين فإن المجهودات السالفة الذكر تهدف إلى النهوض بالبحث العلمي من خلال تحقيق: – الزيادة في عدد الموارد البشرية العاملة في مجال التكوين والبحث بتخصيص ما يزيد عن 2400 منصب جديد خلال فترة البرنامج الاستعجالي 2009-2012 لضمان التأطير المناسب وتخفيف الضغط على الأساتذة الباحثين ببعض التخصصات؛ – تيسير مشاركة الباحثين في مؤتمرات وتظاهرات علمية وطنيا ودوليا، حيث أعطى البرنامج الإستعجالي أهمية كبرى لحركية الأساتذة الباحثين بتخصيص غلاف مالي يفوق 400 مليون درهم لهذا الغرض. كما خصص لهم دعما آخر لاستكمال تكوينهم في مجالات تخصصهم العلمية والتربوية. – ويمكن للأساتذة الباحثين الاستفادة، عن كل سبع سنوات متتالية على الأقل من المزاولة الفعلية لمهامهم كأساتذة باحثين، من إجازة البحث أو استكمال الخبرة أو إعادة التأهيل أو التدريب.

				و أضافت أنه إذا كانت النسبة المخصصة للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام قد بلغت 0,8% (مقابل 0,3% سنة 1998)، فقد تم اتخاذ كل الإجراءات في إطار المخطط الإستعجالي لتمكين الجامعات من جلب موارد مالية إضافية إلى التمويل العمومي، إذ حث المخطط الإستعجالي الجامعات على تنويع مصادر تمويل البحث العلمي من خلال تقوية الشراكات مع القطاعات العمومية والخاصة والانفتاح على الفرص التي يوفرها التعاون الدولي.
25	**الجلسة السابعة/ 25 ماي 2010**	التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	ضرورة خلق مراكز لفائدة الأشخاص المسنين	أكدت السيدة الوزيرة أن وزارة التنمية الاجتماعية باعتبارها القطاع الحكومي المكلف بالنهوض بالأشخاص المسنين عملت على بلورة ولأول مرة وفق إستراتيجية تشاركية، مشروع الاستراتيجية الوطنية لتحسين وضعية الأشخاص المسنين كاستراتيجية متكاملة منسقة ومندمجة تهدف إلى بناء "مجتمع لكل الأعمار"، وتنبني هذه الاستراتيجية على أربعة محاور: - الدخل والتقاعد - الصحة - السكن وظروف العيش - دور ومكانة الأشخاص المسنين داخل المجتمع وأضافت أنه تم تقديم هذه الاستراتيجية أمام المجلس الحكومي، وتم تشكيل لجنة وزارية للأشخاص المسنين تتكفل بالمصادقة على الالتزامات القطاعية بالنظر إلى البعد الاستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد لكل التدابير التي يجب اتخاذها، وتقترح هذه الاستراتيجية أنواع المراكز الخاصة بالتكفل بالأشخاص المسنين، فبالإضافة إلى المراكز ذات الصبغة الصحية، تم تحديد أنواع أخرى من المراكز من قبيل: مراكز السن الثالث، دور التقاعد ودور الإقامة لصالح الأشخاص المسنين بدون سند عائلي. وأضافت بالنسبة لمراكز التكفل أطلقت الوزارة في شهر أبريل 2010 بشراكة مع الفاعلين

				المحليين المركز النموذجي للسن الثالث بعمالة الدار البيضاء وأنفا الذي دشنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي يعتبر كمرجع لتعميم هذه المراكز على المستوى الجهوي في أفق 2012، وفي هذا الإطار تمت برمجة مركزين جهويين بكل من مكناس ومراكش برسم سنة 2010.
26	**الجلسة السابعة/ 25 ماي 2010**	الاقتصاد والمالية	استعمال سيارات المصلحة	أقر السيد الوزير بحدوث تراجعات عن القرار المتخذ بهذا الشأن في عهد حكومة التناوب، بدعوى الدينامية التي انخرط فيها المغرب والتي تقتضي تنقلات الموظفين والمسؤولين ، كما تعهد باتخاذ تدابير وإجراءات صارمة برسم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2011 من شأنها وضع حد للاستعمال المفرط والعشوائي لسيارات المصلحة. وأضاف أن هناك بدائل يمكن اعتمادها بهذا الخصوص من قبيل مبدأ العقود انطلاقا من حاجيات الوزارات والإدارات لسيارات المصلحة، أي اللجوء إلى كراء السيارات لفترات زمنية محددة عوض اقتنائها بصفة نهائية، مما سيمكن من تخفيف العبء على ميزانية الدولة.
27	**الجلسة الثامنة/ فاتح يونيو 2010**	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج	تسهيل عملية العبور الإجراءات المتخذة لعبور 2010 للجالية المغربية الاستعداد لعملية عبور المهاجرين المغاربة لموسم 2010 الاستعدادات المزمع القيام بها لضمان حسن	أكد السيد الوزير أن عملية عبور أفراد الجالية المغربية بالخارج تشرف عليها لجنة وطنية متخصصة ترأسها وزارة الداخلية وتضم في عضويتها أكثر من 30 هيئة تتشكل من عدد من الوزارات والسلطات الأمنية والمؤسسات المعنية، ويتمحور برنامج الاستقبال لهذه السنة حول أربع مستويات: 1 – فعلى المستوى الإداري: يهدف البرنامج إلى تثمين المكتسبات وتطوير منهجية معالجة وتتبع التظلمات والطلبات بما يلزم من العناية والسرعة. 2 –على المستوى الثقافي والترفيهي: توفير تنشيط ثقافي وتربوي وترفيهي هادف بالتنسيق بين مختلف المبادرات والأنشطة المبرمجة هذه السنة من طرف مختلف الإدارات والمؤسسات، تنظيم الجامعة الصيفية لمغاربة العالم والدورة السابعة لطواف مغاربة

			استقبال الجالية المغربية في المهجر استعدادات الوزارة لاستقبال الجالية المغربية المقيمة بالخارج	العالم. 3 -على المستوى الاستثماري والتنموي: وضع خطة مشتركة لتحفيز وتشجيع مغاربة الخارج على الاستثمار ودعم التنمية المحلية. 4 -على المستوى الإعلامي والتواصلي: توفير عرض إعلامي متكامل، وتحقيق سياسة تواصلية فعالة، وتنظيم برامج حوارية موضوعاتية حول أهم انشغالات وانتظارات المهاجرين، مع توزيع مطبوعات و إنجاز استطلاع للرأي لمواكبة احتياجات المغاربة المقيمين بالخارج في مجال السياحة الوطنية وغيرها. وأضاف السيد الوزير أن عملية العبور تعتبر حدثا وطنيا كبيرا يوليه صاحب الجلالة عناية وعطفا خاصا نظرا للمكانة التي تتمتع بها الجالية داخل المملكة وخارجها، وكذا نظرا للدور الذي تقوم به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإن حمايتها والسهر على مصالحها يعد من أولويات جلالة الملك وإحدى الانشغالات الأساسية الحكومية التي تعمل على تعبئة استثنائية لكل الطاقات من أجل أن تمر في أحسن الظروف.
28	**الجلسة الثامنة/ فاتح يونيو 2010**	الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	عدم توزيع السكن لفائدة المستحقين	أكد السيد الوزير أن التكلفة الإجمالية للبرنامج السكني الجديد لتأهيل الأقاليم الجنوبية (2007-2014) تقدر ب 4.5 مليار درهم منها 3.4 كمساهمة من الدولة وستستفيد منه 140.000 أسرة. وبخصوص محتوى البرنامج الذي يشمل 70.000 وحدة سكنية، أكد السيد الوزير عن تخصيص 21.000 وحدة منها لقاطني مخيمات الوحدة، 26.000 لتلبية طلب باقي الفئات، و18.000 وحدة خاصة بالإنعاش العقاري. وعن تقدم البرنامج، فقد تم هدم 8.200 سكن صفيحي بكل من بوجدور والداخلة، 16.575 سكن صفيحي بالعيون، وبذلك تم الإعلان عن مدن العيون والداخلة وبوجدور مدنا

				بدون صفيح. وبالنسبة لتوزيع الشقق والمساكن، أضاف السيد الوزير أن هذه العملية تتابعها لجنة محلية تضم الأعيان تحت إشراف السلطة المحلية، وقد تم لحد الآن توزيع 5149 مسكن، والباقي من المساكن غير الموزعة يقدر ب 1941 وذلك وفق التوزيع التالي: - العيون: 700 من أصل 4500 شقة. - الداخلة: وزعت بالكامل (700 شقة). - العركوب: وزعت بالكامل (100 مسكن). - مركز أنتيرفت: وزعت بالكامل (100 مسكن). - جهة كلميم-السمارة: وزع 1241 من أصل 1690 مسكن. ويتضح من خلال الأرقام يقول السيد الوزير أن 72% من المساكن والشقق تم توزيعها، وأن ما تبقى يخضع لعدة اعتبارات تأخذها اللجنة المحلية بعين الاعتبار منها ما هو تقني ومنها ما هو محلي، ومنها ما هو مرتبط بتخصيص حصة لاستقبال المواطنين المغاربة المحتجزين بمخيمات العار بتندوف.
29	**الجلسة الثامنة/ فاتح يونيو 2010**	التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	ظاهرة أطفال الشوارع	أكدت السيدة الوزيرة أن ظاهرة أطفال الشوارع هي نتيجة لمجموعة من العوامل منها: الفقر، الهجرة القروية، التفكك الأسري، الطلاق، الهدر المدرسي، وأن معالجتها يتطلب مقاربة شمولية بحكم تعدد القطاعات الحكومية المعنية بها. وأضافت أن وزارتها تشتغل وفق خطة العمل الوطنية للطفولة "من أجل مغرب جدير بأطفاله 2006-2012"، التي يتم تقييمها بشكل منتظم، وتضمن مجموعة من الإجراءات لمحاربة ظاهرة أطفال الشوارع. فعلى المستوى الجهوي تعمل الوزارة حاليا على إطلاق "برنامج الالتقائية المجالية حول حماية

				الطفل" الذي يهدف إلى بلورة تصور مشترك لجميع المتدخلين حول مسلك موحد للتكفل بهذه الظاهرة على مستوى كل مدينة، وقد تم إطلاق هذه التجربة بشكل نموذجي على مستوى الدار البيضاء وأكادير.وتعمل الوزارة حاليا على إعداد بحث حول الأطفال في وضعية الشارع بالدار البيضاء بالشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط. وفي مجال الحماية والتكفل: أطلقت الوزارة تجربة نموذجية "الإسعاف الاجتماعي المتنقل" بمدينة الدار البيضاء، ويتم حاليا توسيع هذا المشروع الخلاق لملاءمته مع الحاجيات المتزايدة للمدينة، وتجمع وحدات الإسعاف ما بين الخدمات الطبية والاجتماعية كما تشكل نقطة التقاء ما بين الوسط الذي تعيش فيه الفئات المستهدفة ومؤسسات الإدماج. وفي مجال التكوين وتقوية قدرات الفاعلين: سطرت الوزارة برنامجا لتكوين الفاعلين العاملين في مجال الطفولة في وضعية الشارع، كالمربين والمنشطين التابعين للجمعيات ووحدات الصحة والتربية والأمن الوطني والدرك الملكي وكذا قضاء القاصرين، كما تعمل الوزارة على إعداد نظام للعاملين الاجتماعيين وتحديد الأكثر ملاءمة منهم للعمل في مجال حماية الطفولة.
30	**الجلسة التاسعة/ 08 يونيو 2010**	التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	طريقة ولوج المؤسسات والمعاهد العليا من طرف حاملي شهادة الباكالوريا الجدد	أكد السيد الوزير أن وزارة التربية الوطنية قررت كأفق داخل البرنامج الاستعجالي للوزارة الرفع من عدد المقاعد المتوفرة في المسالك ذات الاستقطاب المحدود على الأقل بضعفين إن لم يكن بثلاثة أضعاف في أفق سنة 2012، حيث تعمل الوزارة على فتح مسالك جديدة من جهة وتوسيع رقعة الاستقطاب بالنسبة للمسالك الموجودة من جهة ثانية،إضافة إلى إحداث جملة من المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود وتوسيع رقعتها. والغرض من كل ذلك يضيف السيد الوزير هو توفير حظوظ بالنسبة لبلادنا لكي نتوفر على الأعداد الكافية من الأطباء والمهندسين والأشخاص الذين يتوفرون على تكوينات عالية. كما أن الوزارة تفكر في مقاربات جديدة لتطوير العرض الجامعي على المستوى الوطني، وذلك

				في إطار تهييء مخطط مديري من المفروض أن تكون الوزارة قد وضعت خطوطه العريضة في نهاية السنة.ويروم ذلك ضبط الإيقاعات التي على أساسها سيتم نشر العرض الجامعي في بلادنا في حدود العشرين سنة المقبلة.
31	**الجلسة التاسعة/ 08 يونيو 2010**	الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الارتفاع المهول لأسعار المكالمات الهاتفية وضعف الخدمات المقدمة للزبناء	أكد السيد الوزير أن أسعار الخدمات الهاتفية بالمغرب تعتبر مرتفعة نسبيا مقارنة مع بعض الدول المماثلة، ولتصحيح هذا الوضع ودفع أسعار الجملة نحو مزيد من التخفيض، لكون هذه الأسعار تعتبر أحد أهم عناصر التكلفة التي تدخل في تحديد الأسعار النهائية المطبقة على الزبناء، بادرت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات طبقا لقرار مجلسها الإداري المنعقد شهر يناير 2010، إلى عقد اجتماع للجنة التدبير من أجل تحديد هامش التخفيض الذي سيطال أسعار الربط البيني للحركة الهاتفية المنتهية في شبكات الهاتف الثابت والنقال للمتعهدين"اتصالات المغرب وميدي تيليكوم ووانا كوربورات" خلال الفترة 2010-2013. وأضاف أن لجنة التدبير اتخذت خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 أبريل 2010 قرارا بتخفيض إجمالي لتعريفات انتهاء حركة الهاتف الثابت والنقال، وذلك في إطار مقاربة التماثل التعريفي التي من المنتظر أن ينتهي العمل بها سنة 2013، ومن المنتظر أن يناهز هذا التخفيض نسبة 65% بالنسبة لأسعار انتهاء حركة الهاتف النقال، مما سينعكس على الأسعار النهائية المطبقة على الزبناء، وذلك كله في إطار احترام قواعد المنافسة الشريفة بين المتعهدين. كما أن اقتسام البنيات التحتية بين المتعهدين الذي سيتم تناوله في إطار المراجعة القانونية المنتظرة الخاصة بالقطاع، سيشكل أحد الأدوات التي سيكون لها تأثير مباشر على مستوى أسعار الخدمات المقدمة، وذلك من خلال تخفيض التكاليف التي يتم احتسابها من طرف المتعهدين لتحديد أسعار الخدمات.

32	**الجلسة التاسعة/ 08 يونيو 2010**	الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	نتائج البرنامج المسمى مناطق بيضاء "باكت"

أكد السيد الوزير بهذا الخصوص أن برنامج PACTE يهدف إلى تغطية 9263 منطقة قروية بخدمات الاتصالات الأساسية، التي توفر خدمتي الهاتف والإنترنيت عن طريق تقنيات مختلفة لساكنة العالم القروي والتي قدرت بمليوني نسمة، في الفترة الممتدة من 2008 إلى نهاية سنة 2011، بغلاف مالي يفوق 1.4 مليار درهم ممول من طرف صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات.

وعزى السيد الوزير أسباب التأخر المسجل في تغطية المناطق المتبقية برسم برنامج PACTE لسنة 2009 حسب المتعهدين المعنيين إلى التأخر الحاصل في كهربة بعض المناطق، صعوبة التوفر على الأراضي اللازمة لوضع التجهيزات أو صعوبة المسالك، إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي عرفتها بلادنا مؤخرا.

وأضاف أن المتعهدين المعنيين التزموا بتغطية معظم المناطق المتبقية برسم برنامج 2009 بنهاية شهر يوليوز 2010، وبناء عليه فإن تقدم الأشغال بالنسبة للمناطق المتبقية يجري وفق المعطيات التالية:

- لتأمين تغطية المناطق المتبقية ينبغي إقامة 187 محطة أساسية BTS GSM، 60% من المحطات تم وضعها، ويبقى تشغيلها رهينا بإمدادها بالكهرباء.
- تم اقتناء 184 بقعة أرضية أو مكان من أجل وضع التجهيزات الضرورية وإنشاء المحطات الأساسية.
- تم الانتهاء من الدراسة الخاصة بالروابط أو الوصلات الهيرتزية Faisceaux Hertziens، في حين أن الإرسال Transmission تم إنجازه بالنسبة لتسعين محطة أساسية BTS GSM.

واستطرد السيد الوزير قائلا أنه طبقا للمقتضيات القانونية الخاصة بتنفيذ مهام وتحملات الخدمة

				الأساسية للاتصالات، فقد توصلت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات قبل متم شهر أبريل من هذه السنة باقتراحات المتعهدين لإنجاز الشطر الثالث من برنامج Pacte الواجب إنجازه برسم سنة 2010، وأنه بعد دراسة وتحليل العروض المقدمة، يتضح أن المتعهدين المعنيين اقترحوا تغطية 2058 منطقة قروية بغلاف مالي يناهز 374 مليون درهم.
33	**الجلسة التاسعة/ 08 يونيو 2010**	الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	انعكاسات انخفاض سعر الأورو على قطاع النسيج	أكد السيد الوزير أنه فيما يخص التدابير التي اتخذت من أجل دعم قطاع النسيج للرفع من تنافسيته، فالحكومة بصدد تطبيق الإجراءات المتفق عليها في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2015، والتي تهدف إلى تطوير التصدير و السوق الداخلي وجلب الاستثمارات، مما يكفل الرفع من الناتج الداخلي الخام الصناعي وخلق المزيد من مناصب الشغل القارة بالإضافة إلى التقليص من العجز التجاري، وذلك من خلال: ✓ الولوج إلى الأسواق الخارجية: في هذا الورش أشار السيد الوزير إلى أنه وبشراكة مع وزارة التجارة الخارجية تعمل الوزارة على تنظيم لقاءات مباشرة ومركزة مع مجموعة من الشركات الدولية، وأن استقطاب هذه الشركات سيرتكز على نتائج عملية "بيان إمكانيات وقدرات الشركات" التي تجرى من خلالها تشخيصات للشركات تعكس واقعها الحالي والثغرات التي تعترضها من أجل تصحيح وضعها والدفع بها إلى الأمام حتى تتمكن من تمثيل القطاع كما ينبغي. ✓ تحسين تنافسية قطاع النسيج: وذلك من خلال : - برنامج "مساندة" لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - برنامج "امتياز" وهو دعم مالي للدولة باعتباره قسطا من الاستثمار يمكن الشركات من تحقيق مشاريعها التنموية، وقد انطلقت المرحلة الأولى في نونبر 2009، وستنطلق المرحلة الثانية منه في 14 يونيو 2010.

				✓ إنعاش الاستثمارات: من أجل تعزيز وفرة المدخلات، تم إعداد عرض من أجل استقطاب الاستثمارات في الأنشطة التكميلية للقطاع (الإنهاء، الصباغة والطباعة على الثوب)، ويقدم هذا العرض دعما بمقدار 20% من إجمالي قيمة الاستثمارات التي ستنجز في الأنشطة السالفة الذكر. ✓ مراجعة التعريفة الجمركية على بعض المدخلات الاستراتيجية: إذ تنكب هذه الوزارة بتعاون مع جميع الأطراف المعنية على إعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية والمنتجات النهائية لقطاع الغزل و النسيج حتى يتحسن عرض المغرب خاصة لتنمية السوق الداخلي وكذا بالنسبة للموضة السريعة الموجهة للتصدير. ✓ تعزيز مراقبة الواردات على الصعيد الجمركي والجبائي والصرف والمواصفات: تم تكوين لجنة متعددة الأطراف من القطاع العام والخاص للمناقشة والنظر في الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا الصدد، وقد مكنت أشغال هذه اللجنة من إعادة الثقة لفاعلي السوق الداخلية وإعطائهم رؤية مستقبلية أفضل.
34	**الجلسة التاسعة/ 08 يونيو 2010**	السياحة والصناعة التقليدية	أهمية التكوين في المجال السياحي	أكد السيد الوزير أن إستراتيجية الحكومة في هذا الإطار تستهدف تعزيز منظومة التكوين من خلال المحاور التالية: – الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي للاستجابة لحاجيات القطاع في أفق سنة **2012**. – إعادة هندسة التكوين عبر المقاربة عن طريق الكفاءات. – تطوير التكوين بالتدرج في السياحة و الفندقة. – دعم المواد التكوينية المتعلقة بالسلوكيات و التواصل و اللغات الأجنبية و تقنيات الإعلام و التواصل.

				– وضع إطار للتكوين الأساسي و المستمر للمكونين. – إشراك المهنيين في صيرورة التكوين. – تطوير التكوين العالي في السياحة و الفندقة. و أضاف أنه تم في هذا الإطار،المصادقة في 2 أبريل المنصرم على مشروع مرسوم يتعلق بإعادة هيكلة المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة موازاة مع إصلاح التعليم العالي. و من أهم أهداف هذا المرسوم الرفع من جودة التكوين التطبيقي بهذا المعهد و تكوين أطر عليا تتميز بالكفاءة المهنية، كما حرص المهنيون على وضع ميثاق التحفيز للموارد البشرية و الذي ينص من بين مقتضياته، على تنمية الشق المتعلق بالتكوين المستمر و ذلك بهدف مواكبة تطوير المهنة وتحسين جودة الخدمات. و تجدر الإشارة كذلك إلى ربط الوزارة لجسور التعاون مع مجموعة من المؤسسات التكوينية بكل من كندا ، اسبانيا، بلجيكا وفرنسا بغرض الاستفادة من تجاربهم في مجال التكوين السياحي و الوزارة بصدد إرساء شراكات مع دول أخرى مستقبلا.
35	**الجلسة التاسعة/ 08 يونيو 2010**	السياحة والصناعة التقليدية	تدبير الإستراتيجية الجديدة لقطاع السياحة	أكد السيد الوزير أنه طبقا للتوجيهات الملكية السامية، تقوم الحكومة بوضع اللمسات الأخيرة لرؤية إستراتيجية جديدة لهذا القطاع من شأنها أن تمتد على مدى العشرية القادمة. و ترتكز هذه الإستراتيجية على المبادئ التالية: * الاستفادة من انجازات رؤية 2010 و تطوير عدد من نقاط القوة و المزايا التنافسية للسياحة في المغرب. * اعتماد مقاربة هيكلية لتهيئة التراب الوطني من حيث التشغيل و الاستثمار. * تطوير تنافسية السياحة المغربية مع الأخذ بعين الاعتبار النواقص المتواجدة، هذا بالإضافة إلى التأقلم مع التيارات و الفرص الجديدة المتاحة.

				* و أخيرا تعزيز تميز السياحة المغربية، و ذلك بوضع التنمية المستدامة في صلب الإستراتيجية. و فيما يتعلق بدعم القطاع السياحي في ظل الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية، فالحكومة يؤكد السيد الوزير تواص ل مجهوذاتها الرامية إلى المحافظة على جاذبية القطاع بالنسبة للمهنيين و المستثمرين الدوليين و الحفاظ على صورة المغرب في السوق السياحي العالمي.
36	**الجلسة التاسعة/ 08 يونيو 2010**	الطاقة والمعادن والماء والبيئة	إمكانية فرض استعمال الطاقات المتجددة	أكدت السيدة الوزيرة أن الحكومة وعيا منها بالدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقات المتجددة سواء في مجالات التنمية المحلية والمستدامة، أو على مستوى تلبية الحاجيات الطاقية، وضعت استراتيجية طاقية جديدة أعطت مكانة مميزة للطاقات المتجددة وذلك بوضع مخطط وطني على المدى القصير والمتوسط والطويل لتنمية هذه الطاقات يهدف بالخصوص إلى: ✓ الرفع من وثيرة مشاركة هذه الطاقات بالميزان الطاقي الوطني لتصل القدرة الإجمالية الكهربائية المنشأة من أصل متجدد بما فيها الشمسية والريحية والمائية إلى 42% في أفق 2020. ✓ وضع 1.700.000 متر مربع من سخانات الماء الشمس-حرارية في أفق 2020. ✓ تطوير إنتاج الطاقة من مصادر الكتلة الحية.
37	**الجلسة العاشرة/ 15 يونيو 2010**	الصحة	ارتفاع عدد المصابين بالتهاب الكبد الفيروسي	أقرت السيدة الوزيرة بعدم توفر وزارة الصحة على إحصائيات دقيقة بخصوص عدد المصابين بهذا الداء، ولهذا الغرض شكلت فريق عمل لبلورة استراتيجية جديدة ومخطط عمل لفترة ما بين 2011-2015 بإشراك الجمعية المغربية لأمراض الكبد والجهاز الهضمي التي تنكب حاليا على إعداد الدليل المرجعي للتكفل والعلاج، كما ستقوم الوزارة بشراء دواء Interféron للفئات المعوزة وذوي الدخل المحدود. وبالنسبة لاستراتيجية الوزارة لمحاصرة الداء فلخصتها السيدة الوزيرة في الإجراءات التالية: - إدماج التطعيم ضد التهاب الكبد "ب" ضمن البرنامج الوطني للتحصين.

				- مراقبة سلامة الدم عند أي عملية استشفائية. - التدبير المحكم لجميع النفايات الناتجة عن أنشطة المستشفيات العمومية والمصحات ومؤسسات البحث العلمي ومختبرات التحاليل، وفي هذا الصدد فالوزارة منكبة حاليا على بلورة نظام ملائم كفيل بتدبير ومعالجة نفايات المستشفيات العمومية وذلك في إطار التأهيل البيئي للبنيات الاستشفائية.
38	**الجلسة العاشرة/ 15 يونيو 2010**	الصحة	مشروع بناء المستشفى الجامعي لجهة سوس ماسة درعة	أكدت السيدة الوزيرة التزام الحكومة بإحداث مركز استشفائي جامعي بأكادير بمجرد الانتهاء من الدراسات التي برمجت لها ميزانية تقدر ب **20.000.000** مليون درهم برسم السنة المالية **2010**، منها **4.000.000** ملوين درهم كاعتمادات أداء، و **16.000.000** مليون درهم كاعتمادات أداء. وسيقام هذا المركز الاستشفائي الذي من المتوقع الشروع في أشغال البناء به في سنة **2011** على مساحة قدرها **10** هكتارات، ومن شأنه أن يعزز الشبكة الاستشفائية بجهة سوس ماسة درعة وكذلك الجهات المجاورة لها.
39	**الجلسة العاشرة/ 15 يونيو 2010**	التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالأشخاص المسنين	أكدت السيدة الوزيرة بهذا الخصوص أنه تم تحديد أربعة أولويات ضمن مشروع الإستراتيجية : - محور الدخل والتقاعد - محور الصحة - محور السكن وظروف العيش - دور ومكانة الأشخاص المسنين في المجتمع. وأضافت أن هذا المشروع يتطلب تدخل العديد من القطاعات الوزارية وبالتالي إستراتيجيات وبرامج قطاعية، ويتعلق الأمر على الخصوص بالصحة في مجالات الخدمات المقدمة وإصلاح المستشفيات والولوج إلى العلاجات وجودة الخدمات، كما أن الإستراتيجية مرتبطة بورش إصلاح

				التقاعد والتغطية الصحية. ومن جهة أخرى، فإن لهذه الإستراتيجية تكلفة تتطلب تشاورا مع القطاعات الحكومية ومختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ومن هنا، تم خلق لجنة وزارية للأشخاص المسنين برآسة السيد الوزير الأول وذلك مباشرة بعد تقديم مشروع الإستراتيجية على أنظار مجلس الحكومة في 01 أكتوبر 2009 . وستجتمع هذه اللجنة للمصادقة على الصيغة النهائية للاستراتيجية التي ستتضمن التزامات كافة القطاعات بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل للتدابير التي سيتم اتخاذها. وبعد المصادقة على هذا المشروع،ستعمل الوزارة على بلورة مخطط العمل الذي سيحدد مسؤوليات كل قطاع على حدة. وبالموازاة مع ذلك، فإن المخطط الاستراتيجي للوزارة برسم سنوات 2008-2012، قد عمل على برمجة العديد من البرامج المهيكلة لصالح الأشخاص المسنين، أهمها : - إرساء منظومة مرجعية مندمجة تضم خدمات اجتماعية للقرب موجهة لمختلف الفئات الاجتماعية التي تعيش وضعية هشاشة ومن بينهم الأشخاص المسنين. وفي هذا الإطار، تقول السيدة الوزيرة ستعمل وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، خلال الأشهر القليلة القادمة، على إطلاق خدمات أربع مراكز مرجعية خاصة بالأشخاص المسنين بمدن مكناس، الدار البيضاء (عين السبع)، خنيفرة والرباط، كما وقعت الوزارة عقد برنامج مع مؤسسة التعاون الوطني خلال آخر مجلس إدارة لهذه المؤسسة، وهو العقد الذي يقضي بتعميم المراكز المرجعية للأشخاص المسنين على مستوى جهات المملكة في أفق 2012.

40	**الجلسة العاشرة/ 15 يونيو 2010**	الطاقة والمعادن والماء والبيئة	الخصاص الذي تعرفه بعض المناطق لتزويدها بالماء الصالح للشرب	أكدت السيدة الوزيرة فيما يخص الآفاق المستقبلية لبرنامج تعميم الماء الصالح للشرب، أن معدل تزويد الساكنة القروية على الصعيد الوطني يقدر ب 89 % ، غير أن بعض الأقاليم لازالت لم تصل إلى هذه النسبة وذلك نظرا لندرة المياه المحلية التي يمكن تعبئتها أو لضعف جودتها، أو لتشتت الساكنة، حيث توجد في مناطق جبلية تستوجب معالجة المياه السطحية لتزويدها عبر محطات المعالجة ومحطات الضخ، وبالتالي تتطلب إنجاز مشاريع ذات كلفة مالية عالية. وأضافت أنه من الضروري مواصلة المجهودات المبذولة ليشمل برنامج المكتب هذه الأقاليم لتغطيتها على الأقل بنسبة 80% مع تحسين نسبة التزود الإجمالية حيث ستصل إلى 95% في أفق 2012 على الصعيد الوطني. أما بالنسبة لتزويد الجماعات التابعة لجهة الشاوية –ورديغة ، فقد وصلت نسبة تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب بهذه الجهة 89% مع متم سنة 2009. كما برمج المكتب بالنسبة لهذه الجهة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015 استثمارات تقدر بحوالي 2.534 مليون درهم من ضمنها 1.277 مليون درهم لتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي، والتي ستمكن من الرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب إلى حوالي 99% بعد توفير التمويلات الضرورية وإتمام واستغلال المشاريع المبرمجة. ولتعزيز تزويد هذه الجهة انطلاقا من المياه السطحية، يقوم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بإنجاز أشغال محطة لمعالجة المياه بكل من سد تامسنا لتزويد مركزي ابن أحمد والكارة والجماعات المجاورة، وسد المسيرة لتزويد جماعات أخرى بإقليم سطات، ومن المنتظر الشروع في استغلال هذه المشاريع تدريجيا ابتداء من صيف سنة 2011. كما أن المكتب برمج لسنة 2011 إنجاز مشروع جد طموح لتزويد الساكنة الحضرية والقروية بإقليم خريبكة وجزء من إقليم سطات انطلاقا من مياه سد آيت مسعود على واد أم الربيع.

41	**الجلسة الحادية عشر/ 22 يونيو 2010**	الداخلية	ضرورة إحداث مركز للوقاية المدنية بمنطقة لمهريز التابعة لنفوذ أوسرد بجهة وادي الذهب لكويرة	أكد السيد الوزير أن من أهم انشغالات المديرية العامة للوقاية المدنية تحسين مردودية الخدمات المقدمة من طرف رجال الوقاية المدنية، إضافة إلى تعميم مراكز الوقاية على مجموع التراب الوطني، وذلك بهدف تقريب الخدمات من المواطنين والرفع من قدرة هذا الجهاز على التدخل لمواجهة الحوادث والكوارث وحوادث السير. ولهذا الغرض حرصت وزارة الداخلية على إعداد مخطط خماسي 2008-2012 حددت بموجبه إحداث مجموعة من المراكز لتحسين معدل تغطية التراب الوطني وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار نسبة التدخل وحدة المخاطر. وأنه للرفع من قدرة الوقاية المدنية على التدخل في مواجهة الكوارث والأخطار تمت برمجة غلاف مالي قدره 720 مليون درهم برسم المخطط المذكور، موزعة كالتالي: - 544 مليون و 100 ألف درهم مخصصة لاقتناء 300 شاحنة لمكافحة الحريق وسيارات إسعاف وتشغيلها لمدة خمس سنوات. - 71 مليون درهم مخصصة لتوظيف 2500 عنصر. - 95 مليون درهم مخصصة لبناء 68 مركزا للإغاثة و 16 وحدة متنقلة جهوية للتدخل. - 8 ملايين و 88 ألف درهم مخصصة لبناء أربع مستودعات جهوية مجهزة بكل المستلزمات الضرورية لإغاثة وإيواء المنكوبين تتوفر على خيام وأفرشة. و أضاف السيد الوزير أنه بالنسبة لإقليم أوسرد فهو يحظى باهتمام كبير من طرف مديرية الوقاية المدنية، حيث برمجت لإحداث مركز للوقاية المدنية بمركز بئر كندوز سنة 2012 برسم المخطط المذكور يستجيب لحاجيات الساكنة، وأنه نظرا لتطور التدخلات المسجلة في السنوات الأخيرة بجهة واد الذهب الكويرة، ونظرا لشساعة هذا الإقليم ارتأت هذه المديرية تسريع وثيرة إنجاز مركز

				لمهريز وذلك ببرمجته ضمن 14 مركزا للوقاية المدنية برسم سنة 2010.
42	**الجلسة الحادية عشر/ 22 يونيو 2010**	كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء والبيئة	بناء وصيانة السدود	أكد السيد كاتب الدولة بهذا الخصوص أنه لم يحدث أي تراجع في وثيرة إنجاز السدود، بل هناك ارتفاع لهذه الوثيرة إذ تم تدريجيا الانتقال من إنجاز سد كبير كل سنة إلى ثلاثة سدود أو أربعة حاليا، كما أن المشاريع المنجزة والمبرمجة ستتعدى ما جاء به التصريح الحكومي في أفق 2012، إلى ما يزيد عن عشرة سدود كبرى وحوالي 100 سد صغير ومنشأة للحماية من الفيضانات. و أن الاستراتيجية الجديدة للسياسة المائية التي تم عرضها على أنظار صاحب الجلالة جاءت لتؤكد على ضرورة مواصلة تعبئة الموارد المائية بإنجاز 1000 سد صغير و 60 سد كبير في أفق سنة 2030، في إطار تصورات جديدة تأخذ بعين الاعتبار إكراهات التغيرات المناخية، وتدعو كذلك من خلال محاور أخرى إلى الاقتصاد في استعمالات المياه وتنمية الموارد المائية الغير التقليدية. وأضاف أن مختلف جهات المملكة تعرف حاليا إنجاز عدة مشاريع، تتضمن 12 سدا في طور الإنجاز بكل من أقاليم الصويرة، الرشيدية، العرائش، إفران، أكادير، سيدي إفني، تارودانت، قلعة السراغنة، ورزازات، إضافة إلى منشأة لحماية مدينة السعيدية من الفيضانات. كما سيتم قريبا انطلاق الأشغال لإنجاز عدة مشاريع تتمثل في تشييد ما يفوق عن 20 سدا ومنشآت مائية لغايات متعددة بكل من أقاليم صفرو، الخميسات، بن سليمان، اشتوكة آيت باها، سيدي قاسم، وجدة، الرحامنة، طنجة، إفران، خريبكة، الرشيدية، بولمان.
43	**الجلسة الثانية عشر/ 29 يونيو 2010**	الصحة	تعميم البرنامج الوطني لمحاربة داء السرطان	أكدت السيدة الوزيرة أنه في إطار محاربة داء السرطان وضعت وزارة الصحة ولأول مرة مخطط عمل وطني 2010-2019 للوقاية ومحاربة داء السرطان وذلك بشراكة مع جمعية للا سلمى لمحاربة داء السرطان، الغاية منه تقليص الوفيات المرتبطة بهذا الداء وتحسين جودة الحياة للمرضى وذويهم وذلك من خلال الارتكاز على أربع محاور استراتيجية:

				- الوقاية: ستمكن من تفادي ما يقارب 1|3 حالات السرطان بالقضاء على أسباب الإصابة كالتدخين والسمنة وتناول الكحول والتعفنات وغيرها. - الكشف المبكر: سيمكن من تقليص ما يقارب 1|3 من مصاريف السرطان عند بدايته بفعالية. - التكفل التشخيصي والعلاجي: على مستوى التشخيص البيولوجي، الجراحة، التخذير، العلاج بالأشعة، العلاجات الطبية، العلاجات المدعمة خلال الاستشفاء. - استراتيجية العلاجات المخففة: وذلك بتطوير التكفل بالألم (داخل المستشفى، خلال الاستشارات الطبية وفي البيت). وأضافت السيدة الوزيرة أنه من أجل تفعيل سياسة القرب على مستوى المؤسسات الاستشفائية المتخصصة في الأنكولوجيا، تعمل الوزارة بشراكة مع جمعية للا سلمى من خلال هذا المخطط على: - بناء 20 مركزا للكشف المبكر - توسيع 6 مراكز جهوية للأنكولوجيا - بناء أربع مراكز جهوية جديدة. بالإضافة إلى انطلاق العمل بمركز القرب للأنكولوجيا بمدينة الدار البيضاء، والمركز المرجعي للرصد المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم بمكناس، كما أن الأشغال جارية لبناء مركز أورام أمراض النساء بالمركز الاستشفائي ابن رشد، وسيتم قريبا إحداث مركز من نفس النوع بالمركز الاستشفائي ابن سينا.
44	**الجلسة الثانية عشر/ 29 يونيو 2010**	التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر	الهدر المدرسي	أكدت السيدة كاتبة الدولة في معرض جوابها على هذا السؤال نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية أن ظاهرة الهدر المدرسي تعتبر مؤشرا أساسيا على الاختلالات التي تعرفها المنظومة

		والبحث العلمي		التربوية على عدة مستويات. كما أن أسبابها متعددة، منها ما هو مرتبط بالعرض التربوي ومنها ما هو مرتبط بالطلب. فعلى مستوى العرض التربوي، يقدم البرنامج الاستعجالي التدابير الضرورية لتجاوز النقص الحاصل في هذا العرض خصوصا بالمناطق القروية. علما بأن النقص في الثانويات الإعدادية بهذا الوسط يشكل عائقا كبيرا أمام مواصلة الدراسة وعلى الأخص بالنسبة للفتيات. وفي هذا السياق يتم العمل من أجل: • توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية لتوفير حوالي **1 200 000** مقعد جديد في أفق سنة **2012**، • توسيع الطاقة الاستيعابية للداخليات بتوفير حوالي : **100 000** سرير إضافي (**130%** من عدد الأسرة المتوفر حاليا)؛ • تحسين العرض المدرسي في المناطق القروية، من خلال التخلي التدريجي عن نموذج المدارس الفرعية، لفائدة نموذج المدارس الجماعية، التي توفر شروط أفضل للتمدرس. كما شرعت الوزارة في تأهيل المؤسسات القائمة من حيث ربطها بشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي، وترميم الفضاءات المدرسية والداخليات وتجديد التجهيزات المتقادمة،مع وضع مخطط للصيانة الوقائية. وعلى صعيد آخر، تضيف السيدة الوزيرة يهتم البرنامج الاستعجالي بجودة هذا العرض من حيث الخدمات التربوية التي تقدمها المدرسة، سواء تعلق الأمر بالمؤهلات التي يتوفر عليها الأساتذة وانخراطهم في مشروع الإصلاح أو بالنموذج البيداغوجي في حد ذاته. أما على مستوى الطلب، فإن أسباب الهدر المدرسي ترتبط أساسا بالوضع الاجتماعي للأسر.

				ولمواجهة ذلك، تقوم الوزارة ،بجهود متعددة في إطار الدعم الاجتماعي للأسر من خلال عدة برامج منها توسيع عرض الاستفادة من منح الداخليات والرفع من قيمتها، وتفعيل المبادرة الملكية "مليون محفظة" ، وتوفير الزي المدرسي الموحد ، وتعزيز خدمات النقل المدرسي للتلاميذ بالوسط القروي؛ إضافة إلى توفير الدعم المالي المشروط لفائدة الأسر في إطار برنامج "تيسير" . كما تعمل الوزارة على توعية هذه الأسر بأهمية المدرسة وتحفيزها على إبقاء أبنائها بها وتشجيعهم على مواصلة الدراسة. وفضلا عن ذلك، تعمل الوزارة على تنفيذ إجراءات أخرى داعمة كالتتبع الفردي للتلاميذ، وإحداث الأستاذ الكفيل، ولجان اليقظة بالمؤسسات التعليمية ومشروع "من التلميذ إلى التلميذ". وقد أدى كل ذلك إلى تحقيق نتائج ملموسة برسم سنة 2009/2010، حيث أمكن التقليص من عدد المنقطعين بأكثر من 80 ألف تلميذ، كما أن الوزارة عازمة على مواصلة هذه الجهود لتحسين نتائج مواجهة الهدر المدرسي في السنوات المقبلة.
45	**الجلسة الثانية عشر/ 29 يونيو 2010**	الفلاحة والصيد البحري	السقي بالمياه العادمة	أقر السيد الوزير بإقدام بعض الفلاحين ببعض المناطق وخاصة المتواجدة بضواحي المدن بري بعض المزروعات بالمياه العادمة، وهو ما يشكل خطرا على صحة المستهلكين، إلا أن القانون رقم 25.08 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية أصبح يلزم الأخير بالتحقق من جودة المياه المستعملة في ري المزروعات، وأنه بهدف احتواء هذه الإشكالية وضع هذا المكتب مقاربة جديدة للتدخل ترتكز على: - تقييم الحالة الراهنة من خلال إنجاز إحصاء على الصعيد الوطني في هذا الشأن، - وضع برنامج عمل بتنسيق مع كل الجهات الإدارية والمهنية المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه الظاهرة.

				وأضاف السيد الوزير بما أن الإشكالية المطروحة تكمن أساسا في قذف المياه العادمة دون معالجتها، فقد وضعت الحكومة برنامجا وطنيا للتطهير يرمي إلى تخفيض مستوى التلوث بالمياه العادمة بحوالي 50% في أفق 2020، ويهم هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته حوالي 43 مليار درهم تجهيز المدن والمراكز بمحطات معالجة المياه العادمة، ومن المرتقب إنجاز ما يناهز 330 محطة لمعالجة المياه.
46	**الجلسة الثالثة عشر/ 6 يوليوز 2010**	الثقافة	حماية التراث الوطني	في معرض جوابه على هذا السؤال أكد السيد الوزير أن وزارة الثقافة قامت برسم السنة المالية 2010 بتخصيص ما يناهز 24 مليون درهم لتمويل عدد مهم من عمليات الترميم والتهيئة تشمل مجموعة من المعالم والمباني التاريخية بعد القيام بالدراسات التقنية اللازمة لذلك، ومن هذه المعالم بنايات أثرية بكل من مراكش والجديدة وصفرو وفاس وكرسيف والحسيمة وطنجة والعرائش، وكذا الأسوار التاريخية بمدينة تارودانت، دمنات، تيزنيت، بالإضافة إلى تهيئة مواقع أركيولوجية كلكسوس ومزورة بالعرائش، وتامودة بتطوان، ومغارة دار السلطان بالرباط، ومخازن جماعية بجهة تادلة أزيلال وسوس ماسة درعة ومواقع النقوش الصخرية بجهة كلميم السمارة والقصبات والقصور بجهتي سوس ماسة درعة ومكناس تافيلالت. وأضاف أن الوزارة تقوم حاليا في إطار التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي وبرامج التعاون الدولي بتحسين الإطار المؤسساتي والتشريعي المتعلق بالتراث عموما وضمنه مراجعة القانون الخاص بحماية التراث وترجمة الالتزامات التي أخذتها الدولة على عاتقها في الاتفاقات الدولية حول التنوع والحقوق الثقافية، كما أن الوزارة بصدد استكمال عناصر تعزيز استراتيجية وطنية لحماية وتثمين التراث الثقافي وإحداث بوابة خاصة به. كما أخذت الوزارة على عاتقها تنظيم مناظرة وطنية حول التراث الثقافي تروم صياغة رؤية مشتركة للنهوض بالرصيد الذي تتوفر عليه بلادنا في هذا المجال، ومحاولة بسط الإشكالات

				المعقدة المرتبطة بتدبير وصيانة ورد الاعتبار لهذا الرصيد من مقومات بلادنا الحضارية، وستكون هذه المناظرة على شكل لقاءات جهوية وموضوعاتية ستنظم من شتنبر 2010 إلى ماي 2011
47	**الجلسة الرابعة عشر/ 13 يوليوز 2010**	التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	ظاهرة بيع الأطفال الرضع	أكدت السيدة الوزيرة على أن محاربة هذه الظاهرة يتطلب عملا ومجهودا على صعيد العديد من الجبهات، وأن وزارة التنمية الاجتماعية مساهمة منها في محاربة هذه الظاهرة أطلقت مجموعة من البرامج أهمها: **فيما يخص رعاية الأطفال المتخلى عنهم:** - دعم برامج الرعاية بمراكز الاستقبال الاجتماعي: وفي هذا الإطار، تم دعم وإحداث 19 مركزا من طرف القطب الاجتماعي وبالأخص التعاون الوطني وذلك بغلاف مالي قدره 2.5 مليون درهم برسم سنة 2009 . - العمل على ملاءمة المراكز الاجتماعية مع معايير القانون 14.05 وهي المعايير التي تشتمل على شروط التدبير الجيد بناء على مواصفات الجودة وحسن التسيير. وسيتم دعم هذا القانون من خلال وضع منظومة مرجعية خاصة بالمراكز الاجتماعية للقرب بناء على دفاتر تحملات منجزة مسبقا لتحسين جودة الخدمات الاجتماعية بمراكز استقبال ورعاية الأطفال المهملين. **فيما يخص المصاحبة الاجتماعية والاقتصادية للأمهات العازبات:** أكدت السيدة الوزيرة أن العديد من البرامج التي أطلقها القطب الاجتماعي ومؤسسات الوصاية التابعة للوزارة (التعاون الوطني — وكالة التنمية الاجتماعية) تستهدف حماية وإعادة إدماج الأمهات العازبات من خلال : ● تخصيص دعم لبرامج الجمعيات التي تستهدف هذه الفئة من النساء. ● وضع وإحداث فضاءات متعددة الوظائف للنساء على المستويات

				الجهوية. وهي الفضاءات التي تقدم خدمات اجتماعية لفائدة الأمهات العازبات بهدف إعادة تأهيلهن وإدماجهن الاجتماعي وكذا المهني. • وضع وحدات للإسعاف الاجتماعي المتنقل على المستوى الجهوي، حيث تتركز معظم خدماتها على فئة الأطفال في وضعية الشارع والأمهات العازبات. • برنامج تمكين لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات والأمهات العازبات. لأن محاربة الاتجار في الأطفال الرضع تضيف السيدة الوزيرة لا يمكن النجاح فيه بمعزل عن برامج إعادة تأهيل وتمكين المرأة والفتاة وكذا القضاء على الفقر. • تكوين ودعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال المعرفة بحقوق الطفل. وقد استفاد من هذه التكوينات العديد من أطر الأمن الوطني والدرك الملكي.